فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

أحمد جمال خطاب

حازم حسانين محمد

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. وعبر المنهج الوصفي التحليلي، بينت الدراسة نظريا أن ريادة الأعمال تعد أحد المداخل الأساسية للتطور الاقتصادي ومواجهة البطالة لدى مختلف المجتمعات، إذ تتصل بالتنمية المستدامة بصورة مباشرة سواء عن طريق تحقيق نفس أهدافها أو بطريقه غير مباشرة بالتأثيره على آليات تحقيق هذه الأهداف. ويساهم نشاط ريادة الأعمال في تحقيق النمو الاقتصادي- الهدف الأول للتنمية المستدامة- بالتحفيز على خلق فرص العمل وتحسين المهارات وتشجيع الإبتكار التكنولوجي. بما يُعني أن نشاط ريادة الأعمال محوريا ذات فاعلية في استمرار ديناميكية عملية التنمية المستدامة. وأظهرت الدرسة تطور نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة Total early-stage Enterpreneurship Activity في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٦)، قد بلغ متوسط ٩.٩ في المائة، بحد أدنى ٧ في المائة عام ٢٠١٠ و١٤.٣ في المائة عام ٢٠١٤. ورعم وجود عدد من التوجهات الحكومية لدعم نشاط ريادة الأعمال في مصر أى أنه ثمة مخاوف وتحديات تواجه رواد الأعمال بشكل عام في مقدمتها الأمن المالي، قدرة المشروع على التنفيذ، تكاليف الفرص الضائعة، عدم التحديد الدقيق لماهية رائد الأعمال طبيعة المناخ الإستثماري، عدم توافر البيانات الدقيقة عن رواد الاعمال، تردي نظام التعليم وعدم عنايته بريادة الأعمال، ثقافة العمل الحر... وغيرها. ولتعزيز فاعلية ريادة الاعمال في إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، لابد من تغيير قواعد اللعبة، بدءا بتغيير النظرة السائدة حول ريادة

الاعمال والخوف من الفشل إنطلاقا نحو التوجه لإرساء دعائم تهيئة بيئة مناسبة لهذا النوع من النشاطات، تُحفزه من جانب وتضمن إستمراريته من جانب آخر. ويمكن بلورة ذلك في عدد من الأطر أهمها الإطار العام المحفز لريادة الأعمال والإطارين التشريعي والمؤسسي والإطار الاجتماعي. إذ يُسند في كل إطار عدد من الأدوار للاعبين رئيسيين في مقدمتهم الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل وأنظمة التعليم والإعلام..... وغيرها.

الكلمات المفتاحية : ريادة الأعمال، التنمية المستدامة، مصر، رؤية ٢٠٣٠.

Abstract

The current study aimed to analyze the effectiveness of entrepreneurship in promoting a sustainable development strategy: Egypt's Vision 2030. Through the descriptive analytical approach, the study theoretically demonstrated that entrepreneurship is one of the basic entry points for economic development and facing unemployment among different societies, as it relates to sustainable development directly, whether through Achieving the same goals, or indirectly, by influencing the mechanisms to achieve these goals. Entrepreneurial activity contributes to economic growth - the first goal of sustainable development - by stimulating job creation, improving skills, and encouraging technological innovation. This means that entrepreneurial activity is pivotal and effective in sustaining the dynamic of the sustainable development process. The study showed the development of the entrepreneurial activity in the total early stage of entrepreneurship activity in the period (2008-2016), it reached an average of 9.9%, with a minimum of 7% in

2010 and 14.3% in 2014. There were a number of trends Government to support the entrepreneurial activity in Egypt, that is, there are fears and challenges facing entrepreneurs in general, primarily financial security, the project's ability to implement, costs of lost opportunities, lack of precise identification of what the entrepreneur is, the nature of the investment climate, the lack of accurate data on entrepreneurs, deterioration The education system and its lack of attention to entrepreneurship, the culture of self-employment ... and others. In order to enhance the effectiveness of entrepreneurship in the sustainable development strategy of Egypt 2030, the rules of the game must be changed, starting with changing the prevailing perception about entrepreneurship and fear of failure, starting with a tendency to lay the foundations for creating an appropriate environment for this type of activities, stimulating it on the one hand and ensuring its continuity on the other hand. This can be elaborated in a number of frameworks, the most important of which are the general framework that stimulates entrepreneurship, the legislative and institutional frameworks, and the social framework. In each framework, a number of roles are assigned to major players, primarily the government, the private sector, financing institutions, education and media systems..... And others.

Key words: Entrepreneurship, Sustainable Development, Egypt, Vision 2030.

المقدمة

إكتسبت ريادة الأعمال أهمية خاصة في العقود الأخيرة يمكن وصفها بالمتصاعدة على خلفية التقدم التكنولوجي والثورة الرقمية، ورغم أن الريادة Enterpreneurship، ليست بالمصطلح الجديد، إذ إستخدمت لأول مرة في القرن التاسع عشر من قبل ريتشارد كانتيورن وجان باتيست ساي، إلا أن أذنها قد تم تسليط الضوء عليها بكثافة مؤخرا، نظرا للدور التنموي الذي لعبته خاصة في الاقتصادات الصاعدة. إذ تسهم ريادة الأعمال في زيادة دخل صاحب المشروع ودخل المجتمع، مما يساعد في الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ كيف تطورت نظرة المجتمع في الوقت الحاضر لريادة الأعمال كمحدد لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الرئيسية مثل الترقي وخلق الثراء. وتتضمن ريادة الأعمال إكتشاف الفرص ومحدداتها الرئيسية هي الريادة والابتكار وقرار المخاطرة بإستكشاف التكنولوجيات الجديدة. ويشكل الابتكار، بدوره، محفزا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وخلق الثروة، عنصرا أساسيا في تعزيز النمو، لهذا السبب، قامت المنظمات والبلدان بنقل الموارد البشرية والمادية والمالية من أجل تعزيز ريادة الأعمال والإبتكار وفهم أهميتها في خلق فرص العمل والأعمال التجارية، والتأثير على البيئة (Severo et al,2019,p80). ويعود تاريخها إلى كانتيلون، أول أكاديمي يحاول صراحة تعريف ووصف دور رواد الأعمال. ومع ذلك، لم يكن مصطلح "ريادة الأعمال" حتى تسعينيات القرن العشرين هو الكلمة الطنانة لكل من وسائل الإعلام. ومع هذا التسارع منذ منتصف التسعينيات، بدأ واضعوا السياسات في العديد من البلدان والمنظمات الدولية في الاعتراف صراحة بأهمية تنظيم المشاريع وإصدار بيانات عامة حول إلتزامهم بريادة الأعمال بدءا بتحسين بيئة ريادة الأعمال، ومرورا بتطوير سياسات لتحسين تنظيم المشاريع، سواء عن طريق إزالة العقبات أو عن طريق المزيد من الإجراءات المستهدفة المباشرة مثل الإعانات على سبيل المثال (Anders and Stevenson, 2005, p2).

ومع ذلك، فإن متابعة هذه السياسات وتطويرها، والبحث عن أي العوامل التي تؤثر على ريادة الأعمال وتعظيم من فوائدها، ولا تزال تعوقها المعلومات التجريبية المحدودة - وإن كانت المتنامية-. فعندما تكون هناك إشارات في مجال السياسة العامة إلى ريادة الأعمال، لا يمكن أن نساويها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل عام، أو حتى أعداد العاملين لحسابهم الخاص كما ذهب (Hoffmann, 2007)، إلى أن ريادة الأعمال تعد مفهوما مختلف بعض الشيء عن هذه وتلك. ويعكس هذا، جزئيا، توافر الإحصاءات بشكل أكبر عن الشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص، لكنه يعكس أيضا الغموض العام فيما يتعلق بتنظيم المشاريع الريادة. ولعل ما يفاقم هذا الغموض هو الحاجة إلى أن يكون صانعوا السياسات، وخاصة أولئك في أوروبا، قادرين على إجراء مقارنات دولية بين ريادة الأعمال - في ظل غياب التعاريف الدقيقة التي تجسد جوهر ريادة الأعمال - فإن مؤشرات ريادة الأعمال القابلة للمقارنة دوليا[١]، تترك صناع السياسة في مأزق. ومع ذلك، حتى في ظل عدم وجود تعريف مقبول وقابل للمقارنة لريادة الأعمال، فإن الوضع فيما يتعلق بتوافر المؤشرات قد بدأ يتحسن في السنوات الأخيرة (Ahmad and Anders Hoffman,2007,p2).

ومع تطور ريادة الأعمال، إتخذ العديد من علماء التنمية موقفا مفاده أن " ريادة الأعمال لم تعد مشكلة أو عائقا ذا صلة بخطى التنمية " في البلدان النامية. لقد كان علماء ريادة الأعمال من ناحية أخرى أكثر اهتماما بمن هم ولماذا وكيف يستغلون

[١] تعترف العديد من البلدان الآن بسياسة ريادة الأعمال باعتبارها تخصصا منفصلا، ونتيجة لذلك، اتخذت خطوات لتحسين قياس ريادة الأعمال على المستوى الوطني. وعلى المستوى الدولي ، بدأت برامج البنك الدولي واليوروستات والمؤسسات الخاصة مثل Global Entrepreneurship Monitor في تطوير بيانات قابلة للمقارنة دولياً. نظرًا لخبرتها في تطوير البيانات الدولية ، التفت العديد من البلدان والمجموعات إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للحصول على المساعدة والتوجيه في تطوير مثل هذا الإطار من خلال الاستفادة من شبكات دولية من الإحصائيين والمحللين وصانعي السياسات. قدم مؤتمر اسطنبول الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٠٤ بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال توصيات قوية وصريحة بشأن احتياجات وتطوير بيانات أكثر شمولاً وقابلية للمقارنة. في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، اتصلت مؤسسة كوفمان بالولايات المتحدة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لإجراء دراسة تحديد نطاق لتحديد جدوى تطوير جودة عالية وقابلة للمقارنة البيانات الدولية عن ريادة الأعمال ومحدداتها. بالإضافة إلى ذلك، قام ICE ، وهو اتحاد دولي تقوده الدنماركية ، بتوفير التمويل اللازم لتطوير مختلف مشاريع.

ريادة الأعمال بدلا من تأثير ريادة الأعمال على التنمية أو البلدان النامية؛ حالة تم وصفها بأنها "انفصال علمي" لأسباب عدة في مقدمتها، إتساع نطاق الإعتقاد بأن ريادة الأعمال مفيدة للنمو والتنمية الاقتصاديين. ثانيا، إنتعشت ريادة الأعمال بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الماضية وساعدت العديد من البلدان في تحقيق تخفيضا كبيرا في الفقر من الناجية الكمية والنوعية، كما هو الحال في الصين. ثالثا، تحول المانحون ووكالات التنمية الدولية إلى ريادة الأعمال لتحسين فعالية المعونة واستدامتها (Naudé, 2013,p4،) ومن ثم فقد إنتهى الجدل بخصوص أن دور ريادة الأعمال في التنمية محل محل خلاف وجدل علمي، وأن العلاقة لا تزال غير مباشرة، بعد أن تبددت كل تلك الأطروحات وباتت ريادة الأعمال ظاهرة تتجلى في جميع أنحاء الاقتصاد في أشكال مختلفة كثيرة مع العديد من النتائج المختلفة، وهذه النتائج لا ترتبط دائما بخلق الثروة المالية، على سبيل المثال قد تكون مرتبطة بزيادة العمالة، ومعالجة عدم المساواة والقضايا البيئية التي هي صلب أهداف التنمية المستدامة التي جرى السعي لتحقيقها بدءا من يناير ٢٠١٦. ونصت منظمة الإتحاد الاوربي للتعاون والتمنية في الميدان الاقتصادي OECD، صراحة، على إستهداف ريادة الأعمال، عبر تعريفها من خلال ثلاث مكونات : رواد الأعمال، النشاط الريادي، وريادة الأعمال[٢]، (OECD,2007) وذلك على النحو التالي:

[٢] إذا التمييز بين رواد الأعمال ونشاط ريادة الأعمال، يجد خصوصيته في عدم المشرطية عندما يكون هناك رواد أعمال، سيكون هناك دائما نشاط ريادي، لكن من المهم الإشارة إلى أن الأخير لا يعتمد على وجود الأول. وهذا أمر مهم لأن تعريف OECD يدرك أن الأفراد في الشركات قد يبدون رواد أعمال دون أن يكون لهم بالضرورة حصة في الشركة. هذا يعني أن جميع الشركات، حتى تلك التي ليس لديها رجل أعمال على رأسها، يمكن أن تكون ريادية. يمكن للشركات المملوكة للمساهمين أو الصناديق الائتمانية على سبيل المثال والتي يديرها مدراء براتب أن تكون صاحبة ريادة أعمال، والطريقة التي تدير بها أعمالها في تحديد وإستغلال منتجات أو عمليات أو أسواق جديدة يمكن أن تعود بالنفع على الشركات الأخرى التي يملكها ويديرها رواد أعمال. وتبرز النقطة الثانية - التي تنبع من الأولى- أن رواد الأعمال وريادة الأعمال ليسوا مفاهيم تتعلق حصريًا بالأعمال التجارية الصغيرة أو العاملين لحسابهم الخاص، كما افترضت العديد من الدراسات في كثير من الأحيان. ومن ثم فإن وجهة نظر منظمة التعاون الأوروبي في الميدان الاقتصادي والتنمية (OECD) هي أن ريادة الأعمال كظاهرة يمكن تحديدها تعكس بعض الخصائص التي ترتبط بالعمليات التي تظهر من خلالها، وهي خلق القيمة من خلال تحديد واستغلال المنتجات والعمليات والأسواق الجديدة، وهذا ليس فريدًا الشركات الصغيرة أو رجال الأعمال، على الرغم من أهمية هذه لعملية ريادة الأعمال.

١- **رواد الأعمال،** هم الأشخاص (أصحاب الأعمال) الذين يسعون إلى توليد قيمة، من خلال إنشاء أو توسيع نشاط اقتصادي، من خلال تحديد وإستغلال منتجات أو عمليات أو أسواق جديدة.
٢- **النشاط الريادي** هو العمل الإنساني المغامر الساعي إلى توليد القيمة، من خلال إنشاء أو توسيع النشاط الاقتصادي، من خلال تحديد وإستغلال منتجات أو عمليات أو أسواق جديدة.
٣- **ريادة الأعمال** هي الظاهرة المرتبطة بنشاط الريادة.

علاوة على ذلك، من المهم تجنب تعريف قد يكون له نتائج عكسية من منظور السياسة. من الواضح أن الشركات الكبيرة يمكن أن تكون صاحبة ريادة ومن المهم عدم تجاهل هذه الشركات عند صياغة سياسات ريادة الأعمال. وتأتي النقطة الثالثة، متلخصة في أن ريادة الاعمال تُعنى بإنشاء ما هو جديدة سواء من خلال إبتكار منتجات جديدة أو على الأقل تحسين ما هو قائم. ورابعا، تتوقف ريادة الأعمال على السعي، رغم ما قد يجده الرائد من فشل في بعض الأوقات، إلا أن هذا يكسبه المزيد من الخبرات والممارسة، إذ يعد الفشل جزءا مهما جدا في عملية تنظيم المشاريع ويمكن تعلم الكثير من خلال فهمه وتجاوزه. ومما يؤكد على ذلك أنه لا يزال رواد الأعمال الذين فشلوا هم رواد الأعمال. فيما تتعلق النقطة الأخيرة بالقيمة، التي توليدها ريادة الأعمال، والتي يمكن أن تكون متنوعة للغاية. لذلك، تغطي القيمة العوائد النقدية وغير النقدية. يتم التركيز في بعض الدول على سبيل المثال على مساهمة ريادة الأعمال في النمو الاقتصادي. ومع ذلك، قد تركز بلدان أخرى على مساهمة ريادة الأعمال في حل المشكلات البيئية أو مساهمتها في الاندماج الاجتماعي..... وغيرها (Ahmad an Hoffman, op,cit.p5).

وفي أواخر عام ٢٠١٨، أظهر تقرير حول التنمية العالمية، يفيد بتراجع القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ومع ذلك ظل عالم الأعمال الاجتماعية نقطة مضيئة، إذ يُظهر النمو المستمر للقطاع أنه من خلال الاستثمار في

رواد الأعمال المتفانين والمبدعين، يمكن للمجتمع العالمي التغلب على هذا التقدم البطيء نحو أهداف التنمية المستدامة وخلق عالم يتسم بقدر أقل بكثير من عدم المساواة والظلم بحلول عام ٢٠٣٠. وقد أكدت بعض النماذج الدولية، على أهمية ريادة الأعمال في تعزيز قدرة شخص ما على خلق فرصة لإنتاج سلع وخدمات مفيدة لأنفسهم ولغيرهم وللبيئة في فترة زمنية مستدامة. مثل Facebook الذي أنشأه Mark Zuckerberg، الذي لم يتوقف على تقديم فوائد للمخترعين أنفسهم، لكنه إمتد أيضا للمجتمع، حتى أصبح هناك مئات الملايين من الأشخاص الذين لديهم حساب فيسبوك، الذي يتيح المزيد من فرص التواصل وتبادل الخبرات والثقافات، كما يساعد فيسبوك رائدي الاعمال على الوصول للجمهور والترويج لمنتجات تجارة السلع والخدمات بتكلفة منخفضة نسبيا تصل إلى المكان والزمان في مواقع أخرى. بالإضافة إلى أن Facebook ليس تأثيرًا سيئا على البيئة[٣]. كذلك بدأت Blue Bird Taxi نشاطا تجاريا لعدد قليل فقط من السيارات منذ حوالي ٣٠ عاما، ولكنها تمتلك الآن سيارات يصل عددها إلى الآلاف منتشرة في المدن الكبرى في إندونيسيا. وهو مفيد جدا للتنمية حيث دور في النقل العام في المناطق الحضرية، على غرار تسهيل حركة تنقل الأفراد وقضاء حوائجهم بما يهيء لهم حياة سلسلة وغير مكلفة، بما يساعد على المساهمة في تعزيز النمو وترسيخ علاقات اقتصادية واجتماعية من شأنها تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية المستدامة ((HOROSZOWSKI,0).

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠. إلى جانب ذلك، تحاول الدراسة الإجابة على ما يلي :

١- ما هي العلاقة بين ريادة الأعمال في التنمية المستدامة في بعض الدراسات التطبيقية؟

[٣] ليس هذا حكما ولكن قد يرى البعض أن هناك موقف مغاير من وسائل التواصل الإجتماعي مثل فيسبوك ليس كفكرة إبتكارية، ولكن كأداه صنعت بالفعل تغيرات على مستويات اقتصادية وإجتماعية وسياسية أيضا، وقد يراها البعض أداة تؤثر سلبا على الدول والأفرد، من خلال نشر بعض الأكاذيب والأعمال المضرة بالبيئة الاجتماعية.

٢- إلى أي مدى يمكن الموائمة بين فرص ريادة الأعمال وتحدياتها في الاقتصاد المصري؟

أهمية الدراسة : لقد تمت دراسة ريادة الأعمال ورائدي الأعمال على نطاق واسع في أبحاث الاقتصاد والإدارة في العقود الأخيرة، على ضوء أنها أصبحت نشاطا مجتمعيا مرتبطا بتقدير كبير وقيم جمة، ويتم الإشادة برائدي الأعمال لمساهماتهم في المجتمع. على سبيل المثال، غالبا ما يرأ المرء أو يسمع عن تأثير رواد الأعمال على خلق فرص العمل، وتعزيز المنافسة، والنمو الاقتصادي، والترويج لمجتمع "شامل" عن طريق خلق فرص للأشخاص الذين يواجهون صعوبات في العثور على وظائف ((Block, Fisch and van,2017). ومن ثم تبرز أهمية الحاجة لريادة الأعمال في ظل وجود تحديات اقتصادية واجتماعية يعانيها الاقتصاد المصري، تثبط من موارده الكامنة، خاصة وأنه قد حظي بهبة من الله جعل وعلا وهي شبابية المجتمع. والتي تجعله في أمس الحاجة إلى نشاطات وثقافات تغير حياة المجتمع إلى الأفضل. ومن بينها ريادة الأعمال، التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحسب رؤية مصر ٢٠٣٠.

فرضيات الدراسة : تتضمن ما يلي :

- تتوقف فعالية ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، من حقيقة الوقوف على الوضع التنموي الراهن، بدءا من النظر إلى ريادة الأعمال كأحد سبل تعزيز هذه التنمية، وصولا إلى جاهزية الأطر التشريعية والمؤسسية لتعزيز هذه الفعالية.
- تجابه ريادة الأعمال بعدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في الوقت ذاته تتعدد الفرص التي يمكن أن تفرزها، في طريقها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

منهج الدراسة : تعتمد الدراسة في سبيل – إختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها- على المنهج الوصفي التحليلي، بدءا بعرض الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال ومحدداتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة. ثم العروج نحو الوقوف على الوضع الراهن لريادة الأعمال في الاقتصاد المصري واهميتها ومحدداتها، كنقطة إنطلاق، من شأنها المساعدة تفعيل دور ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

تقسيمات الدراسة : وهي على النحول التالي :

القسم الأول : العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة : إطار نظري وتطبيقي

القسم الثاني : الوضع الراهن لريادة الأعمال في مصر : الأهمية والتطور والتحديات

القسم الثالث : فاعلية ريادة الأعمال ودورها في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

القسم الأول

العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة : إطار نظري وتطبيقي

١/١ ريادة الأعمال : المفهوم والقياس والأهمية

لقد إشتق مصطلح ريادة الأعمال من المصطلح الفرنسي entreprendre، والذي يعني الشخص الذي يتعهد بإمتلاك وإدارة أعمال، مع المخاطرة في الربح أو الخسارة (قاموس أوكسفورد الإنجليزي). وقد إنطلق كل من كانتيون وساي وغيرهم نحو تعريف رائد الأعمال، بأنه الشخص الذي يكون لديه إستعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة، دون وجود عنصر التأكد والثقة الكاملة في نتائج هذا المشروع. وجاء شومبيتر ليحدد بدقة هوية رائد الأعمال، معرفا إياه، " بأنه ذاك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو إختراع جديد إلى إبتكار ناجح. ويربط

شومبيتر ريادة الأعمال بالإبتكار، حيث أن رائد الأعمال، ينفذ التغيير في الأسواق من خلال تنفيذ مجموعات جديدة، مما يحول السوق بعيدا عن التوازن. فيما يذهب، البعض الآخر إلى أن رائد الأعمال يساعد في تحريك السوق نحو التوازن من خلال الإعتراف بفرص السوق والعمل على ذلك. ومن ثم فتوافر ريادة الأعمال في الصناعات المختلفة، تنشيء منتجات جديدة أو تحسن في جودة منتجات قائمة، مما يساعد على التطور الصناعي والتجاري معا، ومن ثم دفع التنمية الاقتصادية للأمام (Israel,1979). في حين ظل تعريف ريادة الأعمال ثابتا لعقود من الزمن، فإن إمكانات رواد الأعمال المتمرسين قد تطورت بالتأكيد. فقبل ١٠٠ عام، لم تكن الخيارات التي يمتلكها رجل الأعمال، هي ذاتها المتاحة في العصر الحالي، إذا لم تكن لديك المهارة اللازمة لصنع شيء ما، ولم يكن لديك رأس المال اللازم لشراء شيء ما متاجا كما اليوم. ولأن ريادة الأعمال هي إنشاء أعمال مع بناء وتوسيع نطاقها لتحقيق ربح. ومع ذلك، هذا التعريف يظل محدود بعض الشيء في مقابل تعريف أكثر حداثة لريادة الأعمال يتعلق بتحويل العالم عن طريق حل المشكلات الكبيرة، مثل بدء التغيير الاجتماعي أو إنشاء منتج مبتكر أو تقديم حل جديد يغير الحياة. ومع ذلك، فإن تعريف رائد الأعمال ينطوي على أكثر بكثير من مجرد كونه منشئ الأعمال أو الوظائف، فرواد الأعمال هم بعض من أقوى صانعي التغيير في العالم نحو الأفضل، ومن أمثلة هؤلاء، إلون موسك الذي يرسل أشخاصا إلى المريخ وبيل غيتس وستيف جوبز، الذان جعلا أجهزة الكمبيوتر جزءا من كل منزل والهاتف المحمول في كل يد ..... وغيره (Ferreira,2019،).

على ضوء هذا، يخلص الباحثان، إلى أن رائد الأعمال هو ذلك الشخص الذي تكون لديه رؤية إبتكارية، ينطلق من خلالها نحو حل مشكلات معقدة، لم تحل من قبل، أو على الأقل لم يتم حلها بشكل كفأ أو جذري، وقد ينطلق من أساس صغير سواء فيما يتعلق برأس المال أو العمل، متحملا كافة الآثار التي قد تترتب على قيامه بإنشاء العمل أي أنه يتحمل المخاطرة من جانب، ويدفع نحو المزيد من العمل، أملا

في تحقيق الهدف الذي قد يراه البعض غير واقعي. وفي عبارة أخرى، فإن رائد الأعمال يبحث عن الحلول في الوقت الذي يبحث غيره في المشكلة ذاتها.

وعلى صعيد قياس ريادة الأعمال، فإن دقة القياس سيؤدي إلى برامج أفضل ويساعد في تقييمات أكفأ ومع ذلك، يجدر التفكير أولا في سبب إختلاف ذلك في البلدان النامية عن نظيرتها المتقدمة. في دراسة (de Mel, McKenzie, and Woodruff,2010) ، والتي بينت أن هناك عدة اختلافات رئيسية بين رواد الأعمال في البلدان النامية مقابل البلدان المتقدمة. أولا، المخاطر أكثر أهمية والابتكار أقل أهمية. ثانيا، يواجه رواد الأعمال في البلدان النامية مشكلة أكبر بالنظر إلى حالة النظم القانونية والافتقار إلى نظم المعلومات الرسمية، فإن هذا يجعل البيئة المؤسسية أكثر نفورا لفئة رواد الأعمال. ثالثا، تكتسب القدرة الإدارية أهمية أكبر في البلدان النامية نظرًا لإنخفاض مستوى التعليم الذي يحصل عليه العمال. ورابعا، الحصول على المساعدة أمر صعب في سوق خدمات الأعمال في البلدان النامية. كل هذهن يجعل من عملية قياس ريادة الأعمال وآثارها أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات. ناهيك عن عدم استقرار البيئة السياسية والاقتصادية، والذي يزيد من عدم اليقين في النتائج[٤]. لذا، يجب أن نتوقع أن تكون مجموعة المهارات عريضة القاعدة لها نفس الدرجة في توفيق العديد من المهام في وقت واحد كعنصر أكثر أهمية في سياق البلدان النامية. ويمكن تلخيص أهمية ريادة الأعمال في النقاط التالية :

- **رواد الأعمال يخلقون وظائف** : إذ بدون رواد الأعمال، لن تكون الوظائف موجودة بالقدر الكافي، حيث يتحمل رواد الأعمال مخاطر إستخدام أنفسهم وطموحهم لمواصلة نمو أعمالهم، والذي يؤدي في النهاية إلى خلق وظائف

[٤] . إلى جانب أن عدد أقل من الشركات تعمل في أحدث التقنيات؛ ومن ثم من المرجح أن يتم اعتماد التكنولوجيات التي تأتي من الخارج بدلا من اختراعها في البلدان النامية. إلى جانب صعوبة الفصل بين الملكية والإدارة، فإن هذا يعني أن نتائج ريادة الأعمال ستعتمد على القدرة الإدارية إلى حد أكبر مما هو الحال في البلدان المتقدمة. فقد لوحظ أنه حتى في البلدان المتقدمة، تم العثور على رواد الأعمال ليكونوا من بين أصحاب المهن، و هم أقل خبرة من المديرين (Lazear 2005؛ Wagner 2003).

جديدة، حيث أن عنصر الإستمرارية ونمو أعمالهم، حتى إن لم يتحقق ربح في بداية العمل، يظل العنصر الحاسم في توليد التوظف وخفض معدلات البطالة.

- **رواد الأعمال يصنعون التغيير**: رواد الأعمال يحلمون بشكل كبير، وبالتالي فإن بعض أفكارهم ستحدث تغييرا في جميع أنحاء العالم، إذ يقومون بإنشاء منتج جديد يحل مشكلة ملتهبة أو يواجه التحدي لاستكشاف شيء لم يتم اكتشافه من قبل، ويعتقد الكثيرون في تحسين العالم بمنتجاتهم أو أفكارهم أو أعمالهم.
- **مساعدة رواد الأعمال المجتمع** : في حين أن البعض لديهم فكرة أن الأثرياء هم الشر والجشع، إلا أنهم في كثير من الأحيان يفعلون المزيد من أجل الخير بشكل أكبر من الشخص العادي، حيث أنهم مع كسب المزيد من المال، يدفعون المزيد من الضرائب التي تساعد في تمويل الخدمات الاجتماعية. كما أن رواد الأعمال هم بعض أكبر المانحين للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية لأسباب مختلفة. ويسعى البعض إلى استثمار أموالهم في إيجاد حلول لمساعدة المجتمعات الفقيرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة والرعاية الصحية الجيدة والتعليم الكفء.
- **الإضافة إلى الدخل القومي**: فريادة الأعمال تولد ثروة جديدة في الاقتصاد، حيث تتيح الأفكار الجديدة والمنتجات أو الخدمات المحسّنة من قبلهم نمو أسواق جديدة وتعظيم ثروة قائمة أو إضافة ثروة جديدة في الاقتصاد وهو الأثر المباشر. في ذات الوقت، تضيف ريادة الأعمال إلى الدخل القومي، بطريق غير مباشر من خلال زيادة مستوى العمالة ورفع مستوى المعيشة ... وغيرها.

توجد ثلاثة جوانب رئيسية للتنمية المستدامة التي تم إطلاقها في سبتمبر ٢٠١٥ على المستوى العالمي وسميت برؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، هي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تم بلورتها في ١٧ هدفا بمحتوى ١٦٩ غاية، لتكون اساسا لتحقيق رؤية التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠. وإذا كانت التنمية ذاتها تهدف بشكل عام إلى تحسين قدرارت الموارد البشرية في مواجهة التحديات ذات الأولوية، فإنها تختص في ذات الوقت التنمية بضمان أن جميع الموارد المستخدمة في الوقت الحاضر

لا تزال تستخدم من قبل الأجيال القادمة. وبالتالي مفهوم التنمية المستدامة الموجهة إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة عندما تكون الجوانب الثلاثة متناغمة، يُعنى باستخدام الموارد البشرية التي هي عماد ريادة الأعمال. وبالتالي، فإن ريادة الأعمال القائمة على الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، من شأنها أن تفيد الجميع – بما يُعني أن فائدتها تتصف بالشمولية - في الجوانب الثلاثة، وكذلك العديد من الأشياء الإيجابية للجيل القادم، دعما لشعارات " ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة (Rahmana,2018). ومن تم تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية المتعلقة بريادة الأعمال في سياق هذا الإطار على أنها خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر، هي في ذات الوقت الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها. ومن أمثلة البلدان التي تركز على الموارد البشرية، كانت اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وسويسرا (United Nations,2017,p6).

وعلى ضوء إستمرارية النقاشات في الأدبيات حول العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، ففي الوقت الذي كان يبدو فيه أن العلاقة غامضة ومعقدة، كانت هناك رؤى أخرى، ترى وجود علاقات متبادلة بينهما لها تأثيرات خارجية على المدى الطويل. ولأنه تتداخل عوامل شتى بعضها مرئي ملموس وآخر غير ذلك، ذهبت دراسة (Guerrero and Gonzalez-Pernía, Pena-Legazkue, 2015)، إلى ان أكثر العوامل غير المرئية وضوحا التي تساعد في تشكيل الظروف المحلية لريادة الأعمال، تتطلب فهما جيد للمسار التاريخي لبناء رأس المال الاجتماعي والقدرة على مراقبة التغيرات في نشاط ريادة الأعمال والتفاعل معها (أي مراقبة أداء النظام الإيكولوجي المحلي)، هي شروط مهمة تستند إلى عناصر غير ملموسة (مثل، الثقة، الثقافة، الالتزام، القدرة على التماسك الاجتماعي). وذهبت دراسة Morozova, (Popkova and Litvinova, 2019)، إلى أن التوجه العالمي نحو ريادة الأعمال، بات أحد أكثر الوسائل الواعدة للتغلب على عواقب الأزمة الاقتصادية العالمية، فضلا عن منع الأزمات المستقبلية للأنظمة الاقتصادية، ومن ثم فنطة الإتصال بين ريادة

الأعمال والتنمية المستدامة تأتي من التداخل بين الهدف التقليدي للنمو الاقتصادي وكذلك الأهداف الأخرى مثل زيادة فرص العمل، وتقليل عدم المساواة، ومعالجة المشاكل البيئية، وإفساح المجال لدخول الشركات المنتجات الجديدة وابتكار العمليات في الجانبين المادي وغير المادي. وخلصت دراسة (Ademar Schmitz et al,2016) ، إلى أن كل من الأطر النظرية والنماذج التجريبية غير متجانسة للغاية، إذ لا توجد حدود فاصلة بين الأطر النظرية والتطبيقية. وعلى الرغم من تزايد الأدب حول دراسة ريادة الأعمال، فإنه لا يزال مجال مجزأ ومحفز، ويتطلب دراسات أكثر منهجية وشمولية، مع الأخذ في الإعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للابتكار وريادة الأعمال داخل الجامعات.

ويساهم نشاط ريادة الأعمال بصورة مباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي- الهدف الأول للتنمية المستدامة- بالتحفيز على خلق فرص العمل وزتحسين المهارات وتشجيع الإبتكار التكنولوجي. كما يتضطلع بدور أيضا في زيادة الإنتاجية عن طريق تشجيع المنافسة. وبالتالي، فالفروق في مستوى نشاط ريادة الأعمال أو في أنواعها يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الأداء الاقتصادي والتحكم في عوامل الإنتاج التقليدية، وهي العمل ورأس المال. فالنمو الاقتصادي، علاوة على فوائده في زيادة الدخول عنصر مهم في التحول الهيكلي. بيد أن رواد الأعمال والشركات على إختلاف أنواعهم يتفاوتون في مساهمتهم في تحقيق التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي. ومن ثم ينبغي أن تكون عملية تخصيص الموارد والسياسات الصناعية الرأسية الموجهة نحو قطاعات أو أنشطة اقتصادية معينة مستهدفة بالدرجة الأولى الشركات التي تمتلك الإمكانية الأكبر للمساهمة في إحداث التحول الهيكلي. وبالمثل ينبغي أن تهدف السياسات الأفقية على نطاق الاقتصاد إلى تهيئة بيئة مناسبة لظهور نوعيات ريادة الأعمال التي تنطوي على إمكانية تحقيق المساهمة الأكبر في التحول الهيكلي (الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ص١٨). ولأن تحديد آثار ريادة الأعمال على نتائج الاقتصاد الكلي يمثل تحديا تقنيا، لا يقتصر معه تأثير ريادة الاعمال على الابتكار فحسب، بل قد يمتد إلى الوصول إلى الموارد الحيوية (Audretsch, Hülsbeck, and E.

Lehmann,2012). فالنمو الاقتصادي وريادة الأعمال مترابطان، وكذلك الابتكار. على سبيل المثال، أظهرت دراسة (Wennekers and Thurik,1999)، علاقة إيجابية بين نشاط ريادة الأعمال والقدرة الإبداعية في البلدان المتقدمة. يشير هذا إلى أنه من خلال زيادة مستوى نشاط ريادة الأعمال، يمكن للدول المتقدمة تحسين قدرتها على إنتاج مجموعة من الابتكارات ذات الصلة تجاريًا" (٢٩٧)، أو العكس. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي المزيد من الابتكار إلى زيادة الإنتاجية (Holtz-Eakin and Kao,2003,)، على سبيل المثال، معالجة الابتكارات وأثرها على المعرفة، كما ترتبط ريادة الأعمال بزيادة فرص العمل(Henderson, J., and S. Weiler. 2009).

ويعد القطاع الخاص الحيوي أمرا ضروريا للنمو الاقتصادي، حيث تقوم الشركات باستثمارات جديدة، وخلق فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، تساعد في تعزيز النمو. ويعتبر نشاط ريادة الأعمال محوريًا في استمرار ديناميكية القطاع الخاص، تأسياسا على أن إنشاء شركات جديدة يعزز المنافسة والنمو الاقتصادي معا. وهو ما أكدته دراسة (Kuriakose,2013)، عن أذربيجان، والتي واجهت حكومتها تحديا رئيسيًا لتهيئة الظروف التي من شأنها تسهيل النمو في القطاعات. وتمثلت الأهداف الأساسية لإستراتيجية التنمية الأذربيجانية في تنويع الاقتصاد بعيدا عن قطاع النفط والحفاظ على فرص عمل ونمو مرتفعة. وبينت أن ريادة الأعمال يمكن أن تساعد أذربيجان على تحقيق هذه الأهداف وهي تتحرك نحو فرص جديدة في القطاعات ذات القيمة المضافة. غير أنه هناك عدة عوامل تعيق نمو الأعمال وريادة الأعمال، من أهمها قلة المنافسة، خاصة بين الشركات الأصغر؛ والنظم المالية التي لا تفضي إلى تطوير الأعمال. وكذلك إرتفاع أسعار الفائدة وسياسات الإقراض التي بإعتبارها عائقا كبيرا أمام التوسع. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في رأس مال المخاطر، ونقص المهارات المتعلقة بالصناعة. ويمكن للحكومة أن تلعب دورا هاما من خلال إزالة الاختناقات التي تعيق ريادة الأعمال المبادرة في بيئة الأعمال العامة وكذلك من خلال تصميم أدوات جديدة للسياسة المالية التي تعزز ريادة الأعمال والابتكار. وفي بولندا،

أبـرزت دراسـة (Czemiel-Grzybowska,2014)، أهميـة الشـركات الصـغيرة الريادية كمصـدر رئيسـي للعمالـة والنمـو الاقتصـادي والابتكـار والإنتاجيـة فـي الاقتصادات المتقدمة والناشئة على السواء، وبالتالي فهي قطاع حاسم في الاقتصاد، ويلعب الحصول على التمويل دورا مهما لقطاع المشروعات الصغيرة في أي اقتصاد. وسلطت الدراسة الضوء على معاناة هذا النوع من الشركات، خاصة مسألة محدودية الوصول إلى الموارد المالية، وهو ما يؤثر على قدرتها على النمو والإستمرارية. وقد أظهرت دراسة (Hall, Daneke and Lenox, 2010)، وجود علاقة قوية بين التنمية المستدامة وريادة الأعمال. وعلى النقيض ومن المثير للدهشة، ما إنتهت إليه دراسة (Henrekson, M., and T. Sanandaji,2014)، من أن العلاقة بين نسبة الأفرد من العاملين لحسابهم الخاص والناتج المحلي الإجمالي للفرد هي علاقة سلبية.

القسم الثاني

الوضع الراهن لريادة الأعمال في مصر : الأهمية والتطوروالتحديات

يتـأثر مسـتوى ونوعيـة نشـاط ريـادة الأعمـال فـي أي بلـد بالعوامـل الاقتصـادية ومستوى الإستقرار السياسي والاقتصادي ونوعية الاقتصاد وأنظمة التعليم، على المستوى الكلي. وعلى المستوى الفردي والمجتمعي، ثمة عده خاصة بطبائع الأفرد تؤثر على إستعدادها للإنخراط في نشاطات ريادة الأعمال. ويدخل ضمن ذلك السمات النفسية والاجتماعيـة والشخصـية، والخصـائص الديمغرافيـة كالسـن ونـوع الجـنس والمهارات الفردية والمعرفية. ويفسر النهج القائم على على الشخصية السلوكيات المتعلقة بريادة الأعمال على أنها تعكس سلوكيات مثل الرغبة في تحقيق النجاح وقلة الخوف من الفشل والإنفتاح على التجارب والوعي والإنفتاح على الآخرين، والتلائم معهـم والإصـرار علـى مواجهـة الفشـل والـتفطن للفـرص والتحـرك نحـو إغتنامهـا. وتقتضي ريادة الأعمال في العادة، إنخراطا من جانب الأفراد، لكنها تحدث ضمن سـياق اقتصـادي وإجتمـاعي ذي وقـع كبيـر علـى نوعيـات رواد الأعمـال البـازغين وفرصهم في النجاح. فمن جهة يستيطع رواد الأعمال المفعمين بالحيوية، المساهمة

في تحقيق النمو والتحول الهيكلي. ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي السمات البيئية الأوسع – بما في ذلك هيكلة وديناميات الاقتصاد المحلي- إلى إحداث أثر رئيسي على أنواع المؤسسات التجارية، التي يمكن إنشائها وتشغيلها بنجاح. ويتعلق الأمر بوجه خاص بالموقع الجغرافي لنشاط ريادة الأعمال لا سيما من كونه منطقة ريفية أو منطقة حضرية أو في أقل البلدان نموا، ويتعلق الأمر أيضا بمستوى الخصائص الإنمائية والهيكلية للاقتصاد المعني. ومن بين العوامل أيضا السمات الهيكلية للاقتصادا ووضعية التطور المالي والبنية التحتية، وكذلك التطور المؤسسي ومستويات الخطر العالية وتمكين المرأة من عدمه، وصولا إلى النظرة السائدة تجاه ريادة الأعمال (الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص١٩.). ولهذا نحاول في هذا القسم إلقاء الضوء على أهمية ريادة الأعمال وتطور نشاطاتها في الاقتصاد المصري من خلال ما يلي :

١/٢ أهمية وتطور ريادة الاعمال في الاقتصاد المصري :

تلعب المؤسسات والنشاطات الريادية دورا كبيرا في الاقتصادات النامية والساعية للنمو مثل مصر. ومع تمتع الاقتصادي المصري بوضعية خاصة، تجعله في حاجة دائمة للمزيد من الإبتكارات وفي ظل أن أكثر من ربع العاملين المصريين لديهم أعمال منزلية؛ حيث إنهم يعملون كعمال عائليين غير مدفوع الأجر، أو يعملون لحسابهم الخاص، أو أرباب عمل آخرين - هذه الشركات هي أيضا توفر عمل كبير من العمال بأجر. وما يقرب من ثلثي المصريين الذين يشاركون في عمل بأجر خاص يعملون في مؤسسات يعمل فيها موظف واحد إلى تسعة موظفين(Assaad, R., and Krafft,2014). وتتصاعد الحاجة إلى ريادة الأعمال كإحدى النشاطات التي من شأنها المساعدة في حل مشكلات كالبطالة والفقر. وإن كان مفهوم وأشكال مشروعات ريادة الاعمال على صعيد الفكر الاقتصادي والإدراي لا يزال مسار جدل واسع النطاق، فإن الواقع التطبيقي في مصر يشير إلى وضع خاص لهذا النوع من المشروعات، وإن إختلفت مسمياتها من مشاريع ريادة الأعمال إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أو المشروعات العائلية التي تنتشر في

أرجائها[٥]. وبهذا فقد ضم القانون كافة النشاطات التي يقل رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه. ويعد نشاط ريادة الأعمال من أكثر أشكال الإستثمار التي نشطت في العقدين الأخيرين، خاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١، إذ إستطاعت الوقوف أمام العواصف الاقتصادية التي مرت على الاقتصاد المصري خلال العقد الأخير على وجه الدقة. وتكمن أهمية ريادة الأعمال في ضوء حاجة الاقتصاد المصري إلى تحرير الاقتصاد من سيطرة الحكومة وفتح المجال بصورة أكبر أمام المشاريع الخاصة والريادية. فبعد عقود طويلة من من شيوع ثقافة التعلق والتشبث بالعمل الحكومي، التي لم تعد لديها القدرة على إتاحته كما في السابق، بات التوجه نحو تغيير الثقافات الحالية خاصة لدى فئات الشباب، أحد أهم العناصر التي تزيد من الحاجة إلى نشاطات ريادة الأعمال، التي تتميز ببعدي الإستثمار والتشغيل. فهي تساهم في زيادة مستويات الإستثمار في الدولة، وتقديم منتجات معرفية وخدمية، تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، وتزيد من قيمته المضافة، كما تساعد منتجاتها على تمكين ذوي الدخول المحدودة والمنخفضة من الإستهلاك المستدام.

كما تعتبر ريادة الأعمال والتوظيف الذاتي عنصرين أساسيين في خلق فرص عمل للعاطلين وخلق أعمال ناجحة. وكذلك يرتبط نمو المشروعات الريادية بزيادة الإنتاجية وخلق وظائف ذات أجور أعلى. فضلا عن قدرته على تلافي الأزمات والصدمات الداخلية، وتمارس دورا أكثر أهمية في توليد فرص العمل خاصة لفئات الشباب، التي وصل معدل البطالة فيها إلى ٣٢.٤٣ في المائة عام ٢٠١٩، كما يوضحه الشكل رقم (٢). وقد بينت نتائج عدة دراسات أن ريادة الأعمال هي فرصة جد واعدة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسات، فقد أجريت مجموعة من الدراسات حول عمالة الشباب التي تتناول ريادة الأعمال كنهج لدخول سوق العمل

[٥] وقد عرف القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، في مادته الأولى، المنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا كما إختصت مادته الثانية. بتعريف المنشأة متناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون، وهي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا التي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ تابع (أ)، ١٠ يونيه، ٢٠٠٤ ،ص١.

وتحسين سبل المعيشة والتمكين الاقتصادي للشباب، خاصة وأن ريادة الأعمال هي أحد الأصول المهمة التي يمكن أن تستفيد منها دولة كمصر والتي يظهر التحليل الديموغرافي للسكان أن أكثر من ٢٩% من المصريين هم بين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عامًا في عام ٢٠١٣. في ذات الوقت، أظهر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تعدداه عام ٢٠١٨، أن ما يزيد عن ٦٢ % في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة. بما يعني أن الاقتصاد المصري يعد سوقًا كبيرا ، لنمو الأفكار المبتكرة الخاصة بريادة الأعمال(Egypt Network for Integrated,0,p3 Development).

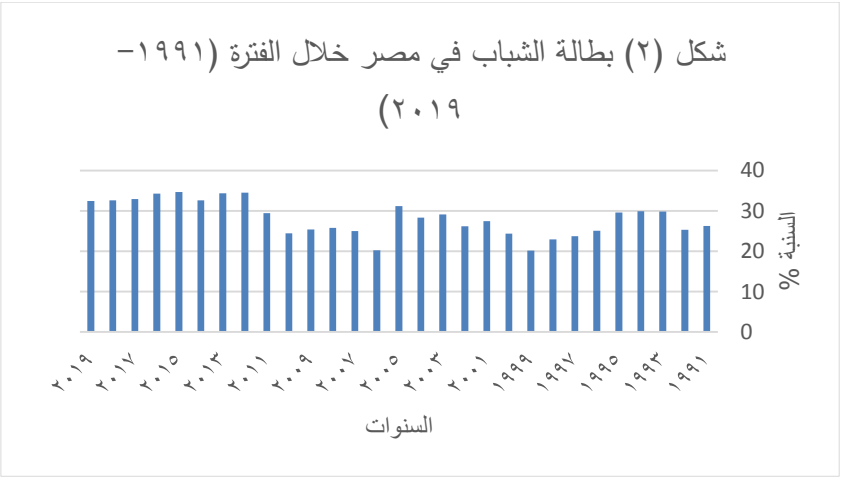

المصدر: إعداد الباحثان إعتماد على بيانات البنك الدولي.

وبالفعل خلال العقد الأخير، تم إيلاء المزيد من الاهتمام لريادة الأعمال في مصر ؛ لدوره الحيوي في خلق فرص العمل، وفتح الفرص للشباب، وحفز الابتكار والجوانب الأخرى التي تساهم مباشرة في الرخاء الاقتصادي للبلاد. ومن خلال هذا الاهتمام، من المتوقع أن يكون هناك المزيد من المصريين الذين يبحثون عن فرص ريادة أعمال

وبدء أعمال. كما أن عدد سكان مصر الذي يزيد عن ١٠٠ مليون مواطن يجعل سوقها من أكثر الأسواق ربحا، مما يجذب انتباه ليس فقط الشركات الناشئة من المنطقة ككل، بل أيضا المستثمرين. "مع وجود عدد كبير من الشباب وانخفاض تكاليف الأجور والعديد من الأسواق المتخصصة التي هي غير مشبعة بعد، تعد مصر مكانا هامة لتزويد رواد الأعمال الشباب ببيئة مناسبة لتجربة أفكارهم وتطويرها". وقد بين تقرير ريادة الأعمال في مصر الصادر عن الجامعة البريطانية، أن النشاط الريادي الإجمالي Total Enterprenuers Activity ، قد بلغ ٧.٨٢ في المائة، حيث يقيس النسبة المئوية من السكان (الذين تتراواح أعمارهم بين ١٨ و٦٤ عاما)، ذوي الفاعلية في إنشاء الأعمال أو يملكون ويديرون مسبقا أعمالا تجارية لا يزيد عمرها على ثلاثة أعوام ونصف. في ذات الوقت، كانت نسبة رواد الأعمال من البغالين تقدر ب ١١.٥ في عام ٢٠١٢ (حطاب، ٢٠١٣،ص٦). ويوضح الشكل رقم (٣)، تطور نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرةTotal early-stage Enterpreneurship Activity في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٦)، قد بلغ متوسط ٩.٩ في المائة، بحد أدنى ٧ في المائة عام ٢٠١٠ و١٤.٣ في المائة عام ٢٠١٤. وقد أشار تقرير ريادة الأعمال الصادر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالتعاون مع المرصد العالمي لريادة الاعمال في عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧، إلى إلى أن ٨٢ في المائة من المصريين يرون أن رجال الأعمال الناجحين يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية وأن ما يقرب من ٧٦ في المائة من المصريين، معظمهم من الشباب، ينظرون إلى ريادة الأعمال على أنها إختيار مهني جيد. علاوة على ذلك، أعرب ٥٥.٥ في المائة من غير رواد الأعمال الذين شملهم الأستطلاع عن اهتمامهم ببدء أعمالهم التجارية الخاصة ، وهي نسبة تزيد عن المتوسط العالمي، وفقًا لتقرير نشرته The Global Entrepreneurship Monitor. لكن بدون دعم الحكومة المصرية، لن ترى العديد من الشركات الناشئة النور (American University in Cairo and Global Entrepreneurship Monitor,2017,p10). كانت هناك مشاركة متزايدة من قبل وزارة الاستثمار،

وكذلك المؤسسات الحكومية الأخرى، منذ بدء خطة الإصلاح الاقتصادي للحكومة (حطاب،٢٠١٣، ص٦).

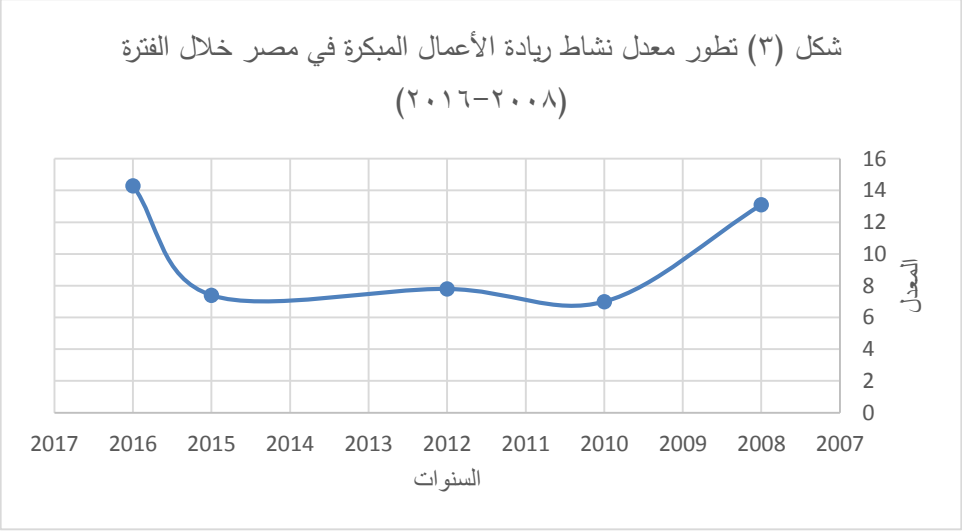

المصدر : إعداد الباحثان إعتماد على تقارير ريادة الأعمال الصادرة عن المرصد العالمي لريادة الأعمال

ولعل تصور المجتمع المصري لريادة الأعمال مرتفع للغاية ولا يزال ينمو. كما بين التقرير أن أكثر من ٣٠ في المائة من المصريين يخجلون من بدء عمل تجاري جديد بسبب الخوف من الفشل، مقابل أن ٤٦ في المائة من السكان البالغين في مصر قادرون في الواقع على التعرف على فرص السوق الجيدة لشركات جديدة، وربما يشيرون إلى أن المزيد من الناس لديهم القدرة والمعرفة ليكونوا رجال الأعمال. والذي يظهر أن مشروعات ريادة الأعمال والمشاريع التجارية واجهت شعبية متزايدة

وتحسنت الاهتمام في العقد الأخير في جميع أنحاء مصر[٦]. ويذكر التقرير أن أكثر من ٤٢ في المائة من رواد الأعمال في مرحلة مبكرة هم "رواد أعمال ضروريون"، مما يعني أنهم بدأوا مشروعًا جديدًا بسبب نقص فرص العمل الأخرى. وكانت إحدى النتائج المهمة التي توصل إليها التقرير هي أن امرأة رايدة واحدة فقط من بين كل أربعة من رواد الأعمال في مصر. فيما كان الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاما هم المجموعة الأكثر احتمالا للقيام بمشروع ريادي (The American University of cairo and Global Enterpreneurship Monitor).

٢/٢ التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في مصر :

تواجه مصر العديد من التحديات التي يمكن التغلب عليها بأفكار مثل ريادة الأعمال، فتكاليف العمالة والمعيشة والإيجار منخفضة للغاية في المناطق الريفية في مصر، مما يجعل الاستثمار في هذه الأجزاء جاذبا للغاية. وعلى الرغم من إرتفاع أسعار الفائدة في مصر، مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة، فإن ضرائب الشركات أقل بكثير. ولا تزال مصر تواجه تحديات هيكلية لها آثار سلبية على نشاط القطاع الخاص، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال (The UnitedStatesAgency for International Development,2016,p21،). وثمة مخاوف وتحديات تواجه رواد الأعمال بشكل عام في مقدمتها الأمن المالي والقدرة على تمويل المشروع، القدرة الشخصية / احترام الذات، إمكانات الفكرة

[٦] على الرغم من هذا الاتجاه المتنامي، لا تزال هناك عقبات خطيرة أمام المصريين لبدء عمل تجاري جديد. بإستخدام "مسح السكان البالغين" ، عينة من أكثر من ٢٥٠٠ فرد ، يحلل هذا التقرير كل من المواقف العامة تجاه ريادة الأعمال وخصائص الشركات في مرحلة مبكرة ، وكذلك النظام البيئي الأوسع والبيئة لريادة الأعمال في مصر. والجدير بالذكر أن التقرير يبحث في كيفية تغير المواقف والسلوكيات تجاه ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة. إجمالي النشاط الريادي في مرحلة مبكرة (TEA) هو المقياس الإجمالي المستخدم في قياسات التقرير، ومعدل TEA في مصر هو ٧.٤ في المائة، بينما يبلغ المتوسط العالمي ١٣ في المائة. في حين أن هذا المعدل يمكن أن يشير إلى أشياء كثيرة ، إلا أن مؤلفي التقرير يشيرون إلى أنه من المحتمل أن يشير إلى قوة عاملة وطنية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على العمالة التقليدية أكثر من ريادة الأعمال. ومع ذلك، خلال نفس الفترة من القياس (٢٠١٠-٢٠١٥)، يشير التقرير أيضًا إلى زيادة ملحوظة في الاهتمام بتنفيذ مشروع ريادي ، حتى لو كان عدد أقل يعمل على مثل هذا الاهتمام. تشير الدراسة أيضًا إلى ارتفاع كبير في عدد الأفراد المشاركين في عملية بدء أعمال تجارية جديدة ، بينما انخفض عدد الأشخاص الذين قاموا بإنشاء أعمال تجارية جديدة تمامًا. يوضح الأسباب التي تجعل المصريين يختارون بدء مشروع جديد.

والتقدير الاجتماعي، قدرة المشروع على التنفيذ، تكاليف الفرص الضائعة.. وغيرها(Mezue,2014). وعلى الرغم من الإحصاءات التي تظهر أن ريادة الأعمال هي خيار جذاب للعديد من الشباب، إلا أن القليل منهم قد بدأوا عملا تجاريا بالفعل أو حتى إتخذوا خطوات نحو تأسيس شركة (حطاب، مرجع سابق، ص١٠)، ومن ثم نعرض بعض التحديات التي تواجه ريادة الاعمال في مصر :

١- **عدم التحديد الدقيق لماهية رائد الأعمال** سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي، فبرغم من وجود قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الاقتصاد المصري يحتاج إلى قانون محدد يوضح فيه ماهية رائدي الاعمال والجهات التي يقوم بالتعامل معها بغرض تعظيم قيمة ريادة الاعمال من ناحية، وإتخاذ الإجراءات التي تساعد على تنمية نشاط ريادة الاعمال وتسريع وتيرته من ناحية أخرى.

٢- **طبيعة المناخ الإستثماري والحاجة إلى مزيد من الإصلاحات** : والمقصود هنا بيئة ممارسة الاعمال في مصر، فعلى الرغم من تقدم مصر ٦ مراكز فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ Doing business الذي يصدره البنك الدولى، وصولا إلى المركز ١١٤ من ١٢٠، بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، حيث نفَّذت مصر خمسة إصلاحات للإجراءات المُنظِّمة لأنشطة الأعمال في العام المنصرم بهدف المساعدة في خلق الوظائف، واجتذاب الاستثمار، وزيادة تنافسية الاقتصاد. ويعد هذا أكبر عدد من الإصلاحات التي تُنفَّذ في مصر في عام واحد خلال السنوات العشر الماضية، وثاني أكبر عدد من الإصلاحات يُنفِّذه أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام. وفي هذا العام أيضا، كانت مصر صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة بالبلدان العربية الأخرى. وساعدت أحدث الإصلاحات مصر على الارتقاء ثمانية مراكز منذ العام الماضي لتصل إلى المركز ١٢٠ في التصنيف العالمي هذا العام. في ظل قيام الحكومة المصرية بالعديد من

الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات فى اربع مجالات هي: تأسيس الشركات حيث تقدمت مصر ١٩ مركز على مستوى العالم(البنك الدولي،٢٠١٨)، لكنه لا تزال هناك فرص لإجراء إصلاحات إجرائية أخرى، على مستوى زيادة الدعم الحكومي لفئات الشباب وزيادة الشفافية، فأصحاب مشاريع الأعمال مازالوا يواجهون في أحيان كثيرة إجراءات معقدة وباهظة التكلفة لتأسيس الشركات وتشغيلها – ويعانون من ضعف حماية حقوق الملكية (World Bank. 2020).

٣- **عدم توافر البيانات الدقيقة عن رواد الاعمال في مصر،** فرغم ارتفاع عدد مبادرات الحكومة بشأن حضانات الأعمال، وتصاعد مستوى إتاحة الفرصة لزيادة القدرة على الحصول على المعلومات وتحقيق الشفافية، إلا أنه لاي وجد في مصر، مصدر رسمي يمكن إستقاء منه بيانات حول أعداد رواد الاعمال وطبيعة نشاطاتهم، ومستوى الإستثمار الخاص بهم، وكذلك مستوى التمويل المتاح لهم. كذلك الإفتقار للمعلومات التجارية والتسويقية، وهو ما يجابه وجوب أن تشمل البيئة المواتية المناسبة لريادة الأعمال التعليم والتدريب والبحث والتطوير. بما يعني الحاجة إلى مزيد من التدقيق على صعيد توفير منصة رقمية لإتاحة بيانات حول نشاط ريادة الاعمال في الاقتصاد المصري.

٤- **القيود التمويلية،** يبحث رواد الأعمال الناشئون عن التمويل بأموالهم الشخصية وأفراد أسرهم وأصدقائهم بدلاً من الذهاب إلى المؤسسات المالية. فبغير إمكان رواد الأعمال الناشئة متابعة التمويل عندما يكون المبلغ المطلوب لبدء النشاط التجاري أكبر من المبلغ الذي يمكنهم تحمله. ومن ثم ينظر إلى التمويل بإعتباره عقبة رئيسية أمام ريادة الأعمال. فالحجم الصغير للقروض وتعقيد عملية القرض، والمخاطر المترتبة على الحصول على قرض بشكل عام. ويبقى الحصول على رأس المال عائقًا رئيسيًا آخر أمام رواد الأعمال، خاصة وراد الأعمال الشباب. إذ أن البنوك والمؤسسات المالية الكبرى

متحيزة، تجاه المشروعات الكبرى على حساب المشروعات الصغيرة والناشئة.

٥- **نظام التعليم**، والذي لا يهتم ألبته بريادة الأعمال، بما في ذلك تعليم مباديء المخاطرة والتفكير الإبداعي. فنظام التعليم في مصر، لا يوجد به مناهج دراسية نظرية أو تطبيقية حول مهارات تنظيم المشاريع الأساسية. ولا يوجد كذلك عرض لقصص بعض رواد الاعمال سواء في مصر أو حول العالم، بما يستلهم روح الطالب في البحث عن ماهية ريادة الأعمال، اللهم إلا بعض المحاولات في التعليم الخاص، حيث تم إدخال بعض برامج تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الخاصة مثل الجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC)) والجامعة البريطانية في مصر (BUE). وبالتالي فالسواد الأعظم من الخرجين في مصر لا يتعرضون لأي نوع من التعليم الرسمي لريادة الأعمال من قبل الحكومة. وهو ما يعد خللا واضحا في منظوما التعليم يجب معالجته في أقرب وقت وبأفضل وسيلة.

٦- **ثقافة العمل الحر والقدرة على بدء النشاط** : على الرغم من أن بعض البرامج التنموية في مصر تشجع بدء المشروعات الخاصة كوسيلة لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب. ومع هذا، فبينما يؤكد أكثر من نصف الشباب المصري بأنهم يفضلون العمل الخاص على العمل بأجر، فليس هناك سوى معدلات منخفضة من الشباب أصحاب المشروعات الخاصة. وبعبارة أخرى، بينما يرى الكثير من الشباب والفتيات العمل الخاص أمراً جذاباً، لا يبدأ فعلياً في هذا النوع من العمل سوى القليلون. ويُعتقد أن التمويل هو الصعوبة الأكبر التي يواجهها الشباب والفتيات الراغبون في بدء مشروعهم الخاص. كما اتضح أن الشباب يشعرون بفارق كبير بين بدء مشروع، وبين العمل بوظيفة منتظمة بأجر، ولا يرون أن أحدهما قد يكون بالضرورة بديلاً للآخر. علاوة على ذلك، لا تزال معرفتنا الجماعية بسلوكيات الأعمال الحرة ودوافعها ومواقفها في مصر محدودة وقصصية.هناك حاجة واضحة لإجراء

المزيد من البحوث الصارمة لفهم سلوك أصحاب المشاريع الفردية ، والديناميات داخل الشركة الناشئة ، والثقافة على المستوى الوطني ، والإطار التنظيمي والسياسي على المستوى الحكومي (سيفيردينج، ٢٠١٢).

٧- كما يواجه رواد الأعمال صعوبات كبيرة عند **محاولة التصدير**. يفضل معظم رواد الأعمال إنتاج خدماتهم محليًا مع تصدير نسبة مئوية صغيرة جدًا. بسبب نقص المعلومات التسويقية، لا يمكن لرواد الأعمال العثور بسهولة على أسواق التصدير.

القسم الثالث

فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠

١/٣ الاتصال بين ريادة الاعمال وإستراتيجية التنمية المستدام رؤية مصر ٢٠٣٠

بعد أن تم الوقوف على ماهية ريادة الاعمال واهميتها ودورها من الناحية النظرية، بات من المحتم تحليل فاعلية ريادة الاعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، وحيث تهدف الإستراتيجية إلى تطوير وصياغة رؤية لمصر بحلول عام ٢٠٣٠ ، لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانات وممكنات مصر وما تتمتع به من مزايا تنافسية وتعمل على إعادة إحياء دورها التاريخى فى ريادة الإقليم وتوفير جودة حياة عالية للمواطنين، وتحقيق تنمية اقتصادية، وتنافسية فى الأسواق ورأس المال البشري وكلاهما ذات صلة بريادة الاعمال فرأس المال البشري هو عماد وصلب الريادة، والأسواق هي منافذها لتحقيق أهدافها. ووفقا للإستراتيجية فإن الحكومة تلتزم بالعمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧% في المتوسط ورفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% وزيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧% وزيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥% من معدل النمو وخفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%. وقد وشهد مؤتمر " دعم وتنمية الاقتصاد المصري " الذي عقد فى شرم الشيخ ١٣ – ١٥ مارس ٢٠١٥ إطلاق "إستراتيجية التنمية المستدامة .. رؤية مصر ٢٠٣٠. وقد تبنّت

الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاسراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. كما ترتكز الاسراتيجية عى مفاهيم «الذمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة » بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتستهدف الاستراتيجية مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠١٥).

وتتصل ريادة الأعمال بإستراتيجية التنمية المستدامة من خلال الإتصال بالسياسات العام وبيئة الإستثمار وسوق العمل، وإذ تتطلع الدولة إلى أن تكون ضمن أفضل ٤٠ اقتصاد على مستوى العالم في مجال الابتكار، الذي هو صلب نشاط ريادة الاعمال، بحلول عام ٢٠٣٠، كي تصبح مصر مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية وهو المحور الثالث في البعد الاقتصادي من محاور إستراتيجية التنمية المستدامة. في الوقت الذي لا يزال الاقتصاد المصري في ترتيب متأخر، إذ يقبع في المرتبة رقم ٩٢ في مؤشر الابتكار العالمي بين الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط المنخفض لعام ٢٠١٩ (Cornell University, INSEAD, WIPO, Global Innovation Index 2019.)، كما جاءت مصر في مرتبة متقدمة في مؤشرات مخرجات الابتكار حيث احتلت المرتبة ٧٤ عالمياً ويشمل (مؤشر إنتاجية الابتكار والمعرفة في المرتبة ٦٤ عالميا ومؤشر المخرجات الإبداعية في المرتبة ٨٩ عالميا). وذلك في ظل إطار عام يحكم هذه الإستراتيجية يوضحه الشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤) الإطار العام لإستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

المصدر : رئاسة مجلس الوزراء، إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠١٥، ص٢٩.

٢/٣ فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة : اللاعبين الأساسين والأدوار الخاصة :

على ضوء التشابك والإتصال متعدد الجوانب بين ريادة الاعمال وأهداف وأبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة للاقتصاد المصري ٢٠٣٠، فمن ناحية، تمثل ريادة الأعمال كنشاط إحدى الدعائم الرئيسية للتنمية المستدامة من جهة، وتتوقف على الإطار التنموي والقانوني والمؤسسي من جهة أخرى. ولتعزيز فاعلية ريادة الاعمال لابد للجهات المتعاملة مع المشروعات الريادية ورائدي أو رواد الاعمال من تغيير قواعد اللعبة، بدءا بتغيير النظرة السائدة حول ريادة الاعمال والخوف من الفشل إنطلاقا نحو التوجه لإرساء دعائم تهيئة بيئة مناسبة لهذا النوع من النشاطات، تحفزه من جانب وتضمن إستمراريته من جانب آخر. ومن أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لريادة الاعمال، لابد من التخلص من كافة القيود التي تحد من حركة هذا النشاط، وتنقيته من كافة المعوقات التي تقف في طريق تطوره،

سواء كانت قيود قانونية أو تمويلية أو لوجيتسية. لذا، يقع على عاتق عديد من المؤسسات أدوارا بوصفها لاعبين أساسين في تحقيق فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي :

١- **الإطار العام المحفز لريادة الأعمال** : يعد دعم ريادة الأعمال في سياق التحول الاقتصادي الذي إتخذته مصر منذ تطبيقها برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، في ظل تعافي النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم واستمرار جهود ضبط أوضاع المالية العامة على المسار الصحيح لإعادة الدين العام إلى مستويات مستدامة. وقد طبقت الحكومة المصرية إصلاحات كبيرة، كالتحول إلى سعر صرف مرن في نوفمبر٢٠١٦ ، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين المناخ للقطاع الخاص، وتحسين التنافسية. فارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٥.٣ % في ٢٠١٨ معدل٤.٢% في ٢٠١٧. وإخفض التضخم إلى١٦%مقارنة بأعلى مستوى بلغه حين سجل ٣٣% في يوليو ٢٠١٧. وتمهد السنوات الثلاث الأخيرة من إصلاحات الإنفاق الحكومي (للحد من مخصصات دعم الطاقة وفاتورة الأجور في الموازنة العامة) وتدابير الإيرادات (التوسع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة ليشمل قطاع الخدمات) الطريق أمام الاستمرار في تصحيح سياسات الاقتصاد الكلي وخفض الدين العام. وقد إنخفض الدين الحكومي إلى ما يقل قليلا عن ٩٩% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠١٨. وحقق صافي احتياطيات النقد الأجنبي ارتفاعاً قياسياً حيث بلغ ٤٤.٥مليار دولار في نهاية سبتمبر (٢٠١٨ ما يكفي لتغطية ٨.٥ شهر من الواردات السلعية في ٢٠١٩)، لكن الاضطرابات التي شهدتها مؤخرا بلدان الأسواق الناشئة والزيادة المفاجئة في أسعار النفط العالمية تشكل ضغوطا على حساب المالية العامة والحسابات الخارجية لمصر في الأجل المتوسط. وكذلك تواجه مشكلات تزايد المديونية الخارجية وبعض آثار البرنامج على فئات المجتمع خاصة ذوي الدخول الثابتة والمنخفضة (البنك الدول، ٢٠١٩،ص٦). في حين كانت هناك جهود كبيرة

لإصلاح بيئة الأعمال التجارية لأصحاب المشاريع المحليين في الماضي، كان تأثيرها قد خفف من قلة الإلتزام المستمر بالتغييرات الجوهرية وعدم الرغبة في المخاطرة بزعزعة النظام القائم. على سبيل المثال، هناك تصور شائع، خاصة بين الشباب المحرومين الذين ربطوا رواد الأعمال فقط بالنجاح. إنه يشير إلى وجود مجموعة مزدوجة من القواعد مع المعاملة التفضيلية للمتميزين

[٧]. في عام ٢٠١٤، اقترحت الحكومة نظام الشباك الواحد ممثلة في هيئة الاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) من أجل جذب المستثمرين وتبسيط عملية تسجيل الأعمال. ومن المفترض أن يوفر المتجر الشامل جميع التراخيص والموافقات اللازمة لإنشاء أعمال جديدة. ومع ذلك، لم يتم تنفيذه بعد (The United States Agency for International Development, op, cit, p23)، بما يتوجب معه الإسراع في التنفيذ، لتلاشي الفجوة بين الرؤية وعملية التنفيذ.

٢- **إطار تشريعي فعال** : وهنا يتوجب سرعة إصدار القوانين المنظمية للمشاريع الريادية، والذي يسمح بالعديد من الأنشطة والخدمات المالية المكملة، التي تحتاجها هذه المشروعات. كذلك السماح قانونيا لشركات الرايدة بالتمويل متناهي الصغر Microfinancc بالإضافة لذلك فإن آليات التمويل المبتكر، تشمل إنشاء قنوات بين رأس المال الاستثماري والشركات الريادية وتعمل هذه الآلية على ضمان وصول التمويل للشركات ذات النشاط منخفض الانبعاثات الكربونية على سبيل المثال. بينما يشمل التعريف الخاص بالتمويل

[٧] مع وضع هذه التصورات في الاعتبار، هناك حاجة للحكومة للاستثمار في هياكل الحوكمة وتحسين الشفافية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات التنظيمية الأساسية. ويمكن أن يؤدي توفير قدر أكبر من الوصول إلى المعلومات إلى زيادة ثقة رواد الأعمال في الخدمات التي تقدمها الحكومة ويرتبط باحتياجات واضحة لتوليد مزيد من ثقة الجمهور في الحكومة. ولعل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، تحتاج للربط بين تقييم السياسية المالية و النقدية عند التخطيط لدعم ريادة الأعمال.

الابتكاري إعادة توزيع الموارد من خلال منهجيات الرافعات المالية[٨]. من هنا، يعد التمويل المبتكر في ريادة الأعمال مسؤولية مشتركة بين الممول ورائد الأعمال حيث يكون كلاهما رابحا من خلال شراكة مستدامة للتركيز المشترك على العميل النهائي على المدى الطويل(آل علي، ٢٠١٧). كما أن تطوير الاطار التشريعي لتسهيل وتطوير وتحسين مناخ عمل قطاع ريادة الأعمال، والمشكلات التي يواجهها هذا القطاع في مصر - حيث أن أكثر من ثلث هذا القطاع لا يستمر فترة أطول من عام - من عقبات مالية وفنية وتنظيمية تواجه جميع رواد الاعمال خاصة المبتدئين مرورا بالخدمات غير المالية كالدعم والترشيد والتدريب اللازم ومؤشر سهولة أداء الاعمال Ease of Doing Business الذي يصدر البنك الدولي ويرصد وضع الاستثمار في مصر وقطاع المشروعات الصغري والصغيرة، وضرب أمثلة من الواقع عن أهمية كلا من دراسة السوق ودراسة الجدوي.

٣- **دور القطاع المصرفي، والذي يقع على عاتقه دورا متزايد الاهمية في توفير التمويل اللازم والمستدام للمشروعات الرياددية** وإتاحة الفرصة للتطور أمام الشركات الناشئة المصرية، التي تمتلك القدرة على النمو في القطاعات ذات الأولوية، مثل : الصحة، والتكنولوجيا المالية، والمدن المستدامة، حيث أن القطاع المصرفي يمتلك ودائع تتجاوز الـ٤ تريليونات جنيه، مما يمكنه من ضخ سيولة كبيرة في المشروعات الناشئة والمبتكرة ودعم رواد الأعمال، والتي تعد على رأس أولويات القطاع المصرفي(بدر،٢٠١٩). كالمبادرة التي أطلقها البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغري والصغيرة، والمشكلات الأخري هي غياب التعريفات المناسبة الخاصة بكل نشاط او قطاع اقتصادي،

[٨] حيث إنها تتضمن جانبا آخر موازي من حيث الأهمية وهو عامل الفقد المتمثل في الزيادة في التكاليف نتيجة للجودة المنخفضة أو إنخفاض مستوى مهارات العاملين أو فاقد في النفقات على سبيل المثال، فيتوجب على رواد الأعمال إتقان تقليص الفجوة بين الطاقة الاستيعابية المخططة والطاقة الاستيعابية الفعلية أو المستغلة وذلك حتى تكون قوة الرافعة المالية فعالة في دفع المشروع الصغير في أقل وقت ممكن. كما أن التوجه الحديث يشمل تعاقدات الأداء، وهي التعاقدات التي تتضمن معايير محددة يتم من خلالها السداد عند الوصول إلى مرحلة تقدمية تتقابل مع المعايير المحددة.

وعدم توافر الدعم الفني والجهات التي توفره والفرق بين حاضنات ومسرعات الأعمال (المركز المصري لدراسة السياسات العامة، ٢٠١٩).

٤- **إطار مؤسسي داعم :** تأتي أهمية الإطار المؤسسي في تعزيز فاعلية ريادة الأعمال إنطلاقا من أن مأسسة الإبتكار والعمل الجماعي، تعظم الأثر وتعود بالنفع على كل جوانب المنظومة. ومن بين الخطوات التي من شأنها وجود إطار مؤسسي فعال، يساعد في ربط ريادة الاعمال بالتنمية المستدامة، ما يلي:

١/٤ **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الدعم الفني والمالي لرائدي الأعمال:** حيث تعد شراكة القطاع الخاص في التمويل المبتكر ضرورية، غير أن هذه الشراكات قد تواجه بعض الصعوبات نتيجة لعزوف المستثمرين وجهات التمويل والبنوك من جانب ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جانب آخر، بيد أن الحلول المبتكرة قادرة على تضييق فجوة الحصول على التمويل بين الطرفين. وأحد أهم الحلول في التمويل المبتكر هو التوعية بالأهمية والقيمة المالية والبيئية للمشاريع الصغيرة، حيث يترتب على القطاعات التمويلية معرفة المنهجية الاستثمارية. هذا بالإضافة لخلق ما يعرف بالتشبيك وهي تلك العلاقات بين رواد الأعمال والقطاعات التمويلية بغرض تسهيل فرص الالتقاء والشراكات التي تتيح الفرص لتمويل مستقبلي. ناهيك عن، حاجة ريادة الأعمال إلى التنسيق الحكومي على المستويين الكلي والجزئي معا، من أجل تحويل المعارف الكامنة والقائمة لديهم، إلى قيم تجارية، تساهم في توسعة الأسواق، وضمان نمو كل من العمالة والدخول. إلى جانب تعزيز الراوبط القطاعية بين النشاطات المختلفة لريادة الأعمال، من خلال البرامج الحكومية - التي يقع على عاتقها دور التنسيق والتأليف- في إتاحة المزيد من الفرص ذات التنوع والحوافز ذات التجدد على نحو فعال ومستدام. كما أن بمقدور توفير مصادر مستدامة للتمويل – كمسألة أساسية- تساعد في إستدامة نشاطات ريادة الأعمال كمُحفز للعمليات الإنتاجية والخدمية ومُساعد لتعزيز نوعية المهارات

المطلوبة والمحتملة لرائدي الاعمال وتقليل الضغوطات الناشئة عن نقص مصادر التمويل أو قصور الخبرات الفنية.

٢/٤ **دور الجامعة** : وهذا الدور يقع في صلب الإطار المؤسسي الموجه لترسيخ ثقافة ريادة الاعمال، وبإعتبار الجامعة مختصة بدور تعليمي وتنموي كحضنات في مجالات المعرفة والإبتكار، والمستوحاه من نظرية الأنظمة الإجتماعية للتواصل بين الجامعة والمراكز البحثية والصناعية والحكومية، والتركيز على السياقات الاجتماعية المحفزة للابتكار ومن أهمها التعليم وثقافة العمل الحر(مصطفى، ٢٠١٨،ص١٠). هذا بالإضافة إلى التوسع في نشر فكرة ريادة الأعمال، وتوعية الشباب بما هو مطلوب لسوق العمل عن طريق عمل وحدات نقل التكنولوجبا وريادة الأعمال بالجامعات، والتي تبني أي فكرة قابلة للتنفيذ وتقديم الدعم الكامل لتنفيذها كما يمكن أن يمتد الأمر إلى مستويات التعليم ما تحت الجامعي، عبر تصميم برنامج ريادة الأعمال والابتكار في المدارس الثانوية، وتنظيم الأحداث مثل مسابقات خطة العمل ومسابقات ريادة الأعمال الاجتماعية فهي امثلة بارزة لزيادة درجة الوعي بريادة الأعمال وحث الطلاب على الإهتمام بها(المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٨).

٤/ ٣ **إستغلال الثورة الرقمية أو الرقمنة**، إن أهم ما يشغل الاستراتيجيات الدولية الحالية هو السعي لضمان الاستدامة والاقتصادات القائمة على المعرفة ، وقد أبدت السياسات الدولية اهتماماً كبيراً في مجالات دعم ريادة الأعمال بمختلف تصنيفاتها باعتبارها إحدى أهم ركائز التنمية، وفي هذا الإطار تبرز أهمية ريادة الأعمال بشكل عام وريادة الأعمال المستدامة خصوصا، حيث إنها ذات أبعاد متعددة. فبالإضافة لبعديها التجاري والاقتصادي في تحقيق العائد والربح تشمل أيضا البعد البيئي في السعي للحفاظ على الموارد وعدم الأضرار بالبيئة، بالإضافة للبعد الاجتماعي ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل اجتماعية أو اقتصادية يعانيها المجتمع (آل علي، ٢٠١٦).

٤/٤ تعزيز كفاءة الإنفاق على البحث والتطوير المفضي إلى الإبتكار، وذلك عبر السياقات المؤسسة وتعزيز الصلة بين المراكز البحثية ورائدي الاعمال، إذ أن قابلية البحث والتطوير لإنتاج فرص تجارية جديدة، تعد ذات أهمية بالغة في تعزيز كل من الدعم الفني والمادي لرواد الأعمال، إستنادا إلى أن وجود بيئة محفزة لثلاثية البحث والتطوير والابتكار –القائمة على عوامل مؤسسية بالأساس- تساعد بالتوسع في دعم حضانات الإبتكار في التركيز على توافر البنية التكنولوجية، التي من خلالها تساعدي رواد الأعمال على إختيار نشاطاتهم وتقديم الدعم المطلوب لهم، عن طريق مزيد من التنسيق بين القطاع الحكومي والخاص، في مجالات المشاركة في تحمل تكلفة الابتكار وتعزيز المعرفة التكنولوجية (الشال، ٢٠١٨، ص٢٤).

٥/٤ التطلع للإندماج في سلاسل القيمة العالمية، والتي تعد إحدى مسارات تعزيز فاعلية ريادة الأعمال في دعم إستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، إذ ينبغي لرائدي الأعمال أن يحولوا الفرص المحتلمة في سلاسل القيمة العالمية إلى فرص ريادية حقيقية، تتجسد في ثلاثة عناصر تأسيسية : هي المنتجات والمستهلكون والقدرات، حيث تيسر سلاسل القمية العالمية تطوير ريادة الاعمال لفرادي الشركات فرصا، من شأنها زيادة مستويات الكسب الناجم عن التحسين بإحراز حصة أكبر من القيمة الأكبر في سلاسل القيمة العالمية على وجه العموم، في أنشطة المراحل النهائية كالتسويق والوسم بالعلامات التجارية وخدمة المستهلك. ومن ثم تبقى نقطة الترابط بين سلاسل القيمة العالمية وريادة الأعمال، جد حاسمة في تعظيم المكاسب التي يغتنمها المشاركون، في ظل أنشطة تتسم بالكثافة المعرفة والابتكارية. ومن هنا، تصبح أنواع المؤسسات التي تزدهر في بيئة سلاسل القيمة العالمية محلا للإعتبار، فالتحسين الاقتصادي يحتاج لشركات تأخذ في نهجها بريادة الأعمال(البحث عن الفرص) والنزوع الاستراتيجي (البحث عن المزايا). ومن ثم يكون أحد الأهداف المهمة لصانعي السياسات في مصر، هو خلق الكتلة الحرجة من هذه الفئة لرواد الأعمال للدفع نحو مزيد من الفاعلية لها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة(الأمم المتحدة مرجع سابق، ص ص٩٧-١٠٠.).

٦/٤ التحول نحو الرسمية ، حيث يبقى خيار السعي لإستئصال ريادة الأعمال في القطاع غير الرسمي أحد أهم التوجهات للإنتقال إلى الاقتصاد الرسمي وزيادة قدراته. ولتحقيق ذلك، يُنظر إلى رواد الأعمال غير الرسميين على أنهم " اقتصاديون عقلانيون" يتهربون من الضرائب طالما أن المردود أكبر من التكلفة المتوقعة للقبض عليهم ومعاقبتهم، ويتم السعي إلى التغيير من خلال تغيير نسبة التكلفة / العائد التي تواجه المشاركين أو التفكير في المشاركة في ريادة الأعمال غير الرسمية. ويتم تحقيق ذلك من خلال رفع تكاليف التشغيل بشكل غير رسمي وتشجيعهم على الرسمنة تارة بالحوافز وأخرى بالعقوبات، مع ضمان مستوى ملائم من الحماية لنشاطاتهم في ضوء التقدم طواعية لهذا الإندماج. وبالتالي فإن، فإن الخيار الأفضل هو إضفاء الطابع الرسمي على ريادة الأعمال غير الرسمية، ورغم أنه سيخفض من المزايا النسبية التي يتمتعون بها، غير أنه أنه سيمكن الشركات من لإتباع نهج "الرسمنة، الذي ستمضن من خلاله الشركات الانتقال إلى معايير تنظيمية أكثر لظروف العمل مثل الصحة والسلامة ومعايير العمل... وغيرها (Colin,2014,p13).

٥- **الإطار المجتمعي :** في هذه الجزئية تتعلق ريادة الاعمال بجوانب مجتمعية كتصورات أو معتقدرات أو أفكار مسبقة حول العمل الحر والعمل الذي يحمل مخاطرة، وقد يلقى ذلك عزوفا لدى فئات كثيرة، وفي هذا الصدد يحدد الإطار المجتمعي عدد من الأدوار التي يمكن أن تمارسها مؤسسات مختلفة كالتعليم والإعلام وبرامج التوعية والتدريب ...وغيرها، التي من شأنها المساهمة في تعزيز فاعلية ريادة الاعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، وفي مقدمتها **تغيير المعتقدات الاجتماعية وتصورات الأفراد،** حول ريادة الأعمال، ففي الوقت الذي ينظر فيه البعض إلى نشاط ريادة الاعمال على أنه إما مدفوع بعوامل سلبية تتعلق بوضعه من قبل نقص فرص العمل خاصة الالئق منها، او نقص الموارد أو الدخل، أو يتجوهون نحوها لوجود فرص أعمال جذابة تحمل في طياتها تحقيق أرباح(حطاب، مرجع سابق، ص١٨). وإذا يغلب الجانب الأول على الجانب الثاني، تقع على عاتق الحكومة ووسائل

الاعلام المختلفة، إعادة التعريف بريادة الاعمال كنشاط وممارسات من شأنها المحافظة على القيمة الاقتصادية والاجتماعية لرأس المال البشري، كما أنها تساعد شكل كبير في إدرار المزيد من الدخل مع مزيد من الوقت والمثابرة. ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل يمتد لغرس قيم ريادة الأعمال في النشء في المراحل التعليمية التأسيسية.

النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل فاعلية ريادة الاعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدمة : رؤية مصر ٢٠٣٠. وعبر المنهج الوصفي التحليلي. بينت الدراسة نظريا أن ريادة الأعمال تعد أحد المداخل الأساسية للتطور الاقتصادي ومواجهة البطالة لدى مختلف المجتمعات، إذ تتصل بالتنمية المستدامة بصورة مباشرة سواء عن طريق تحقيق نفس أهدافها أو بطريقه غير مباشرة بالتأثيره على آليات تحقيق هذه الأهداف. ويساهم نشاط ريادة الأعمال في تحقيق النمو الاقتصادي- الهدف الأول للتنمية المستدامة- بالتحفيز على خلق فرص العمل وتحسين المهارات وتشجيع الإبتكار التكنولوجي. كما يتضطلع بدور أيضا في زيادة الإنتاجية عن طريق تشجيع المنافسة. وبالتالي، فالفروق في مستوى نشاط ريادة الأعمال أو في أنواعها يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الأداء الاقتصادي والتحكم في عوامل الإنتاج التقليدية، وهي العمل ورأس المال. فالنمو الاقتصادي، علاوة على فوائده في زيادة الدخول كعنصر مهم في التحول الهيكلي. بما يُعني أن نشاط ريادة الأعمال محوريًا في استمرار ديناميكية عملية التنمية المستدامة. وأظهرت الدرسة، أنه مع تمتع الاقتصادي المصري بوضعية خاصة، تجعله في حاجة دائمة للمزيد من الإبتكارات، تتصاعد الحاجة إلى ريادة الأعمال كإحدى النشاطات التي من شأنها المساعدة في حل مشكلات مزمنة كالبطالة والفقر. وقد تطور نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة Total early-stage Enterpreneurship Activity في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٦)، قد بلغ متوسط ٩.٩ في المائة، بحد أدنى ٧ في المائة عام ٢٠١٠ و١٤.٣ في المائة عام ٢٠١٤. ورغم

وجود عدد من التوجهات الحكومية لدعم نشاط ريادة الأعمال في مصر أى أنه ثمة مخاوف وتحديات تواجه رواد الأعمال بشكل عام في مقدمتها الأمن المالي والقدرة على تمويل المشروع، القدرة الشخصية / احترام الذات، قدرة المشروع على التنفيذ، تكاليف الفرص الضائعة، عدم التحديد الدقيق لماهية رائد الأعمال طبيعة المناخ الإستثماري والحاجة إلى مزيد من الإصلاحات، عدم توافر البيانات الدقيقة عن رواد الاعمال، تردي نظام التعليم وعدم عنايته بريادة الأعمال، ثقافة العمل الحر والقدرة على بدء النشاط ... وغيرها. ولتعزيز فاعلية ريادة الأعمال في إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، لابد للجهات المتعاملة مع المشروعات الريادية ورائدي أو رواد الاعمال من تغيير قواعد اللعبة، بدءا بتغيير النظرة السائدة حول ريادة الاعمال والخوف من الفشل إنطلاقا نحو التوجه لإرساء دعائم تهيئة بيئة مناسبة لهذا النوع من النشاطات، تحفزه من جانب وتضمن إستمرارتيه من جانب آخر. ويمكن بلورة ذلك في عدد من الأطر أهما الأطار العام المحفز لريادة الأعمال والإطارين التشريعي والمؤسسي والإطار الاجتماعي. إذ يسند في كل إطار عدد من الأدوار للاعبين رئيسين في مقدمتهم الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل وأنظمة التعليم والإعلام..... وغيرها.

قائمة المراجع

- أمل آل علي، اقتصاد معرفي مستدام من خلال ريادة الأعمال، مجلة الاقتصادي، مركز الخليج للدراسات، نوفمبر، ٢٠١٦.
- الأمم المتحدة، ريادة الأعمال لإحداث التحول الهيكلي : بعديا عن سير الاعمال كالمعتاد، اقرير أقل البلدان نموا ٢٠١٨، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نيويورك، ٢٠١٨، ص١٨.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: مصر تُنفِّذ أكبر عدد من الإصلاحات لمناخ الأعمال منذ عشرة أعوام، أكتوبر، ٢٠١٨، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-releas

- البنك الدولي، مشروع تحفيز ريادة الأعمال لخلق فرص العمل، رقم التقرير: PAD2650، جنيف، مارس، ٢٠١٩، قطاع الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،جنيف، ٢٠١٩، ص٦.
- الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ تابع (أ)، ١٠ يونيه، ٢٠٠٤ ، ص١.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج التعداد العام، ٢٠١٧، القاهرة، ٢٠١٧.
- الرميدي، بسام سمير، تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة للتحسين، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد ٦، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٨.
- المركز المصري لدراسة السياسات العامة، الورشة التدريبية الثانية لشباب رواد الأعمال تمكين الشباب اقتصاديا .. ريادة الأعمال، القاهرة، ١٣ مارس، ٢٠١٩،
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة، تقى شعاع التغيير لشباب الجامعات " لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة سوهاج،،، برنامج الحرية الاقتصادية، القاهرة، ١٢ فبراير، ٢٠١٨.
- خالد عبد الوهاب الباجوري، ريادة الاعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دائرة البحوث الاقتصادية، إتحاد الغرف العربية، ٢٠١٧، ص٦.
- رئاسة مجلس الوزراء، استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠١٥.
- أحمد محمد بكرى موسى، منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة وتايون والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة التربية، جامعة الأزهر - كلية التربية، ع١٧٨، ج٢، القاهرة، ٢٠١٨.
- سمير مصطفى أبو مد الله ومازن العجلة، ريادة الأعمال في فلسطين: الخصائص والتحديات، أعمال مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين . . مشكلات وحلول، الجامعة الإسلامية بغزة - كلية التجارة، فلسطين، أبريل، ٢٠١٢.
- سيد بدر، طارق عامر : القطاع المصرفي يعمل على دعم رواد الأعمال، جريدة المال، القاهرة، ٦ نوفمبر ٢٠١٩، https://almalnews.com/author/s-badr/

- عبد الجليل محمد حسن إدريس، ريادة الأعمال وأثرها فى معالجة البطالة فى المملكة العربية السعودية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر - مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج١٩، ع٥٥، مصر، ٢٠١٥.
- عوض الله سليمان عوض الله محمد ومحمود، أشرف محمود أحمد محمود، قياس مستوى ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة الطائف ودور الجامعة فى تنميتها، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع١٥، ج١، مصر، ٢٠١٤.
- مايا سيفيردينج، آراء حول مباشرة المشروعات الخاصة في مصر : العوائق التي تواجه الشباب كوسيلة لمواجهة البطالة، مسح النشء والشباب في مصر، ملخص السياسات، رقم ٥، المجلس القومي للسكان، القاهرة، ٢٠١٢.
- محمود سيد علي أبو سيف، إستراتيجية مقترحة للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، مجلة التربية، ع١٦٧، ج٢، جامعة الأزهر - كلية التربية، مصر، ٢٠١٦.
- منال إبراهيم آل علي، التمويل المبتكر في ريادة الأعمال، مجلة الاقتصادي، مركز الخليج للدراسات، فبراير، ٢٠١٧.
- مها الشال، دور الابتكار في التنمية المستدامة، مذكرة خارجية، العدد١٦٥٩، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو، ٢٠١٨، ص٢٤.
- مي مصطفى، التنمية والابتكار من خلال التشابك الثلاثي بين الحكومة والصناعة والجامعة، سيمنار شباب الباحثين، الحلقة الأولى، معهد التخطيط القومي، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٨، ص١٠.
- هلا حطاب، المرصد العالمي لريادة الأعمال " تقرير ريادة الاعمال ٢٠١٢ في مصر، الجامعة البريطانية بالقاهرة، مركز بحوث التنمية الدولية بكندا ومؤسسة صلتك، ٢٠١٣، ص٦.
- Ademar Schmitz et al. "Innovation and entrepreneurship in the academic setting: a systematic literature review," International Entrepreneurship and Management Journal, Springer, vol. June, 2017, pages 1-27.

- Assaad, R., and Krafft, Cm Youth Transitions in Egypt: School, Work, and Family Formation in an Era of Changing Opportunities. Silatech Working Paper No. 14-1. Doha,2014.
- American University in Cairo and Global Entrepreneurship Monitor, Egypt Nationl report, 2016-2017, Cairo, 2017, p8-10.
- Asongu, Simplice and Tchamyou, Vanessa, The Impact of Entrepreneurship on Knowledge Economy in Africa. Published in: Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies , Vol. 8, No. 1 (1 March, 2016): 101 -131.
- Audretsch, D., M. Hülsbeck, and E. Lehmann, "Regional Competitiveness, University Spillovers and Entrepreneurial Activity." Small Business Economics 39 (3),2012, P587–601.
- Bryan Mezue, Africa's Entrepreneurs Can't Be Restrained by Fear of Failure, Harvard Business Review, January 09, 2014, https://hbr.org/2014/01/africas-entrepreneurs-cant-be-restrained-by-fear-of-failure
- Cornell University, INSEAD, WIPO, Global Innovation Index 2019.
- Egypt Network for Integrated Development, Entrepreneurship in Egypt Opportunities, Challenges and Recommendations, Policy Brief 003, 0,P3.
- Eliana Andréa Severo et al, The teaching of innovation and environmental sustainability and its relationship with entrepreneurship in Southern Brazil, International. Journal of Innovation and Learning, Vol. 25, No. 1, 2019, p80.
- The American University of cairo and Global Enterpreneurship Monitor, Global Report : Entrepreneurship in Egypt Growing in Popularity, Cairo,0. https://www.aucegypt.edu/news/stories/global-report-entrepreneurship-egypt-growing-popularity.

- The United States Agency for International Development, Strengthening Entrepreneurship and Enterprise Development (SEED) – Gender Assessment, Cairo, January 15, 2016, p21.
- Febrizal Rahmana, ROLE OF ENTREPRENEURSHIP IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT, 21 Jun 2018, http://bbs.binus.ac.id/business-creation/2018/06/role-of-entrepreneurship-in-sustainable-development /
- Inaki Pena-Legazkue, Maribel Guerrero, and José L. Gonzalez-Pernía, Entrepreneurship and Sustainable Development: The Relevance of Shaping Intertemporal Local Intangible Conditions, The Oxford Handbook of Local Competitiveness, Online Publication Date: Oct 2015, DOI: 10.1093/oxfordhb/9780199993307.013.19 .
- Irina A. Morozova, Elena G. Popkova and Tatiana N. Litvinova, "Sustainable development of global entrepreneurship: infrastructure and perspectives," International Entrepreneurship and Management Journal, Springer, vol. 15(2), June,2019, p589-597.
- Hattab, Hala,Egypt Entrepreneurship Report 2010.Global Entrepreneurship Monitor (GEM),2010.
- Henderson, J., and S. Weiler, "Entrepreneurs and Job Growth: Probing the Boundaries of Time and Space." Economic Development Quarterly 24 (1),2009, 23–32.
- Henrekson, M., and T. Sanandaji,"Small Business Activity Does Not Measure Entrepreneurship." Proceedings of the National Academy of Sciences 111 (5): 1760,2014.
- Holtz-Eakin, D., and C. Kao, "Entrepreneurship and Economic Growth: The Proof is in the Productivity." Syracuse University Center for Policy Research Working Paper, 50,2003.

- Hoffmann, Anders, A Rough Guide to Entrepreneurship Policy‖, in Handbook of Research on Entrepreneurship Policy edited by Roy Thurik, David Audretsch and Isabel Grilo, forthcoming at Edward Elgar Press, 2007.
- Jehad El-Sayed, How does Egypt support entrepreneurship?, , Aug. 28, 2019,
- Jeremy K.Hall, Gregory A.Daneke and Michael J.Lenox, Sustainable development and entrepreneurship: Past contributions and future directions , Journal of Business Venturing , Volume 25, Issue 5, September, 2010.
- Justus M. Munyoki and Joseph Owino, 2019. "Enhancing University Industry Linkages through Marketing and Entrepreneurship," Universities, Entrepreneurship and Enterprise Development in Africa, in: Bode, Jürgen & Freitag, Christine (ed.), Universities, Entrepreneurship and Enterprise Development in Africa – Conference Proceedings 2018, volume 7, pages 61-77, German African University Partnership Platform for the Development of Entrepreneurs and Small/Medium Enterprises.
- Joern H. Block, Christian O. Fisch and Mirjam van, The Schumpeterian entrepreneur: a review of the empirical evidence on the antecedents, behaviour and consequences of innovative entrepreneurship, Journal Industry and Innovation Volume 24, Issue 1,2017.
- Kirzner, Israel, Perception, opportunity and profit: Studies in the theory of entrepreneurship. Chicago: University of Chicago Press,1979.
- Lazear, E. P, Entrepreneurship. Journal of Labor Economics 23 (4),2005,p80.

- Lundström Anders and Stevenson, Lois, Entrepreneurship Policy – Theory and Practices, ISEN International Studies in Entrepreneurship, Springer, 2005, p2.
- MARK HOROSZOWSKI, Why Social Entrepreneurship is Vital to the SDGs: 15 Award-Winning Entrepreneurs Share their Insights,0.
- Nadim Ahmad and Anders Hoffman, A Framework for Addressing and Measuring Entrepreneurship, OECD Steering Group on the Entrepreneurship Indicator Project for comments and inspiring discussions, 20 November, paris, 2007, p2.
- Nicole Martins Ferreira, What is Entrepreneurship? Entrepreneur Definition and Meaning, 12 May, 2019.
- Roger Bymolt, Helena Posthumus, Bart Slob, Shaping Sustainable Development through Eco-entrepreneurship, SEED POLICY REPORT, the European Union, the Government of Flanders, Federal Ministry for Environment, Nature Protection, Building and Nuclear Safety, Germany, the Ministry of Economic Affairs, Netherlands and UN Women, Berlin, 2015, p2.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development),Measuring Entrepreneurship: A Collection of Indicators 2009. Paris: OECD,2009.
- Shane, S., E. A. Locke, and C. J. Collins. 2003. "Entrepreneurial Motivation." Human Resource Management Review 13(2),2003. 257–79.
- Smita Kuriakose. "Fostering Entrepreneurship in Azerbaijan," World Bank Publications, The World Bank, number 15781,2013.
- Suresh de Mel, David McKenzie, and Christopher Woodruff, Who Are the Microenterprise Owners? Evidence from Sri Lanka on Tokman versus De Soto, International Differences in

Entrepreneurship, Volume ISBN: 0-226-47309-0; 978-0-226-47309-3, University of Chicago Press, May. 2010.

- United Nations, PROMOTING ENTREPRENEURSHIP FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT: A SELECTION OF BUSINESS CASES FROM THE EMPRETEC NETWORK, United Nations conference on trade and development, New York, 2017, p6.
- Wennekers, S., and R. Thurik, "Linking Entrepreneurship and Economic Growth." Small Business Economics 13 (1),August,1999,27–56.Wagner, J.Are nascent entrepreneurs Jacks-of- all- trades? A test of Lazear's theory of entrepreneurship with German data. IZA Discussion Paper no. 911. Bonn: Institute for the Study of Laborm,2003.
- Williams, Colin, Informal Sector Entrepreneurship (2014). OECD Policy Briefing, Paris, 2014,p13.
- Wim Naudé, Entrepreneurship and Economic Development: Theory, Evidence and Policy, The Institute for the Study of Labor (IZA), Discussion Paper No. 7507, July, 2013, P4.
- Wioletta Czemiel-Grzybowska,"Selected Constraints to Development of Entrepreneurship in Poland," "e-Finanse", University of Information Technology and Management, Institute of Financial Research and Analysis, vol. 10(2), August,2014.
- World Bank. 2020. Doing Business, Washington,2020,P98.DC: World Bank